



ضمان الودائع في الأردن

جمانا حامد

مدير عام مؤسسة ضمان الودائع

جامعة اليرموك

2014/ 6 /25



تأسست مؤسسة ضمان الودائع بتاريخ 2000/9/17 بموجب القانون رقم (33) لسنة 2000.





تهدف المؤسسة إلى:

حماية المودعين لدى البنوك بضمان ودائعهم وفقاً لأحكام قانون المؤسسة وذلك من أجل المساهمة في استقرار النظام المالي من خلال تشجيع الادخار وتعزيز الثقة بالجهاز المصرفي في المملكة.

مبشرات إنشاء المؤسسة



التحول من الضمان الضمني السائد آنذاك إلى الضمان
الصريح والمحدد بسقف.

نظام ضمان الودائع الضمني



- الحكومة هي الجهة المسؤولة عن توفير الضمان في حالات التعثر المصرفي.
- غياب الإطار القانوني والتعليمات التنظيمية المنهجية التي تحدد شروط وآليات الضمان.
- عدم وجود جهة متخصصة في الضمان.
- عدم توفر ترتيبات مؤسسية مسبقة.

نظام ضمان الودائع الصريح



- تحميل البنوك مخاطر التعثر المصرفي.
- إنشاء مؤسسات متخصصة في ضمان الودائع.
- وضع شروط وآليات وسقوف الضمان في إطار تشريعي.
- وصول المودعين الفوري إلى ودائعهم ضمن سقوف محددة وأجال زمنية قصيرة.

أهداف ضمان الودائع الصريح

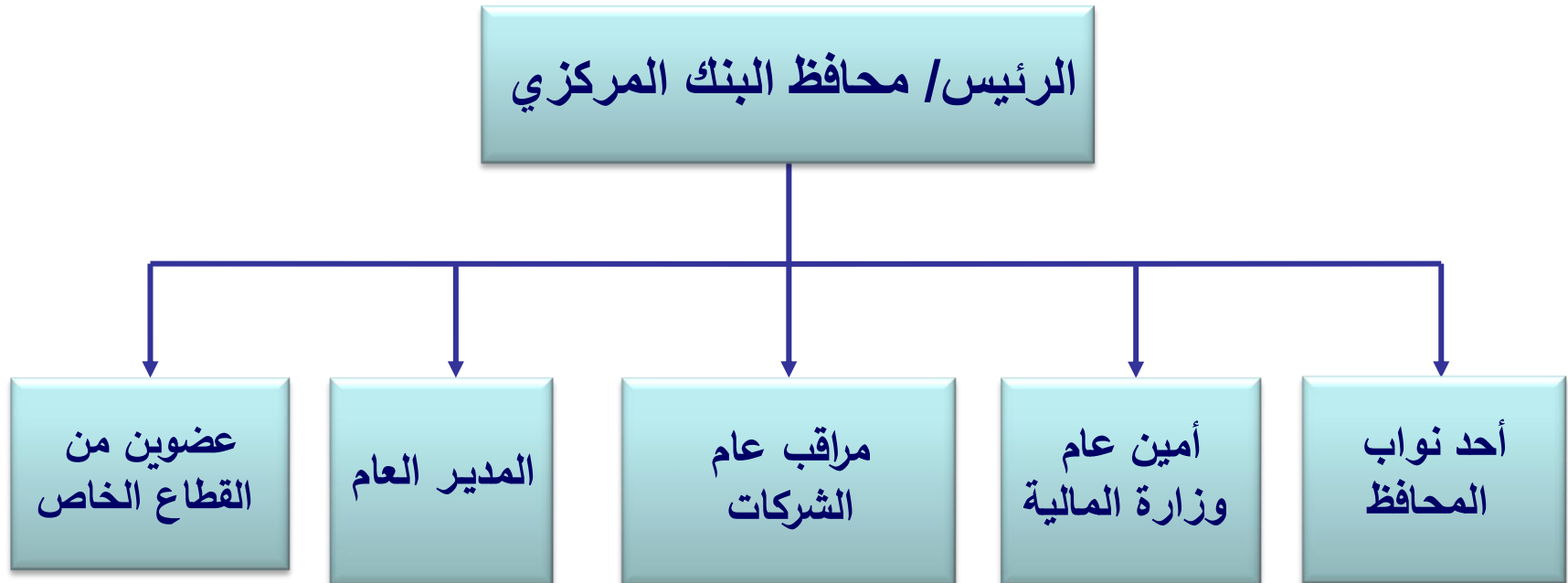


- حماية صغار المودعين.
- تعزيز الاستقرار المالي والمصرفي.
- تشجيع الممارسات المصرفية السليمة وتعزيز فرص إنضباط السوق.
- تفعيل المنافسة المصرفية وجذب العملاء على أسس تتعدى اعتبارات العائد.
- تحفيز كبار المودعين على فرض رقابتهم ومتابعتهم لأوضاع البنوك.
- تطوير نظام رقابي مؤسسي ثلاثي العناصر واستكمال شبكة الحماية المصرفية.



مجلس الإدارة

يتولى إدارة المؤسسة والإشراف عليها مجلس إدارة برئاسة محافظ البنك المركزي وعضوية من القطاعين العام والخاص.



مهام مؤسسة ضمان الودائع



مهام المؤسسة

التصفية

الرقابة

الضمان



العضوية

اختيارية

البنوك الإسلامية العاملة في المملكة
(4 بنوك).

إجبارية

جميع البنوك التجارية وفروع البنوك
الأجنبية العاملة في المملكة (22 بنكاً).

تمكنت المؤسسة خلال العام 2012 من الحصول على الفتوى الشرعية من مجلس الإفتاء
بضمان الودائع لدى البنوك الإسلامية.



نطاق التغطية

نطاق التغطية

الودائع

العملة

الودائع المستثناه

الودائع المضمونه

(الدينار الأردني)
ويمكن ضمان أي عملة أجنبية
بقرار من البنك المركزي.

- ودائع الحكومة.
- ودائع ما بين البنوك.
- التأمينات النقدية بحدود قيمة التسهيلات الممنوحة بضمانها.

- ودائع الأفراد
- ودائع الشركات

حد التغطية (سقف الضمان)

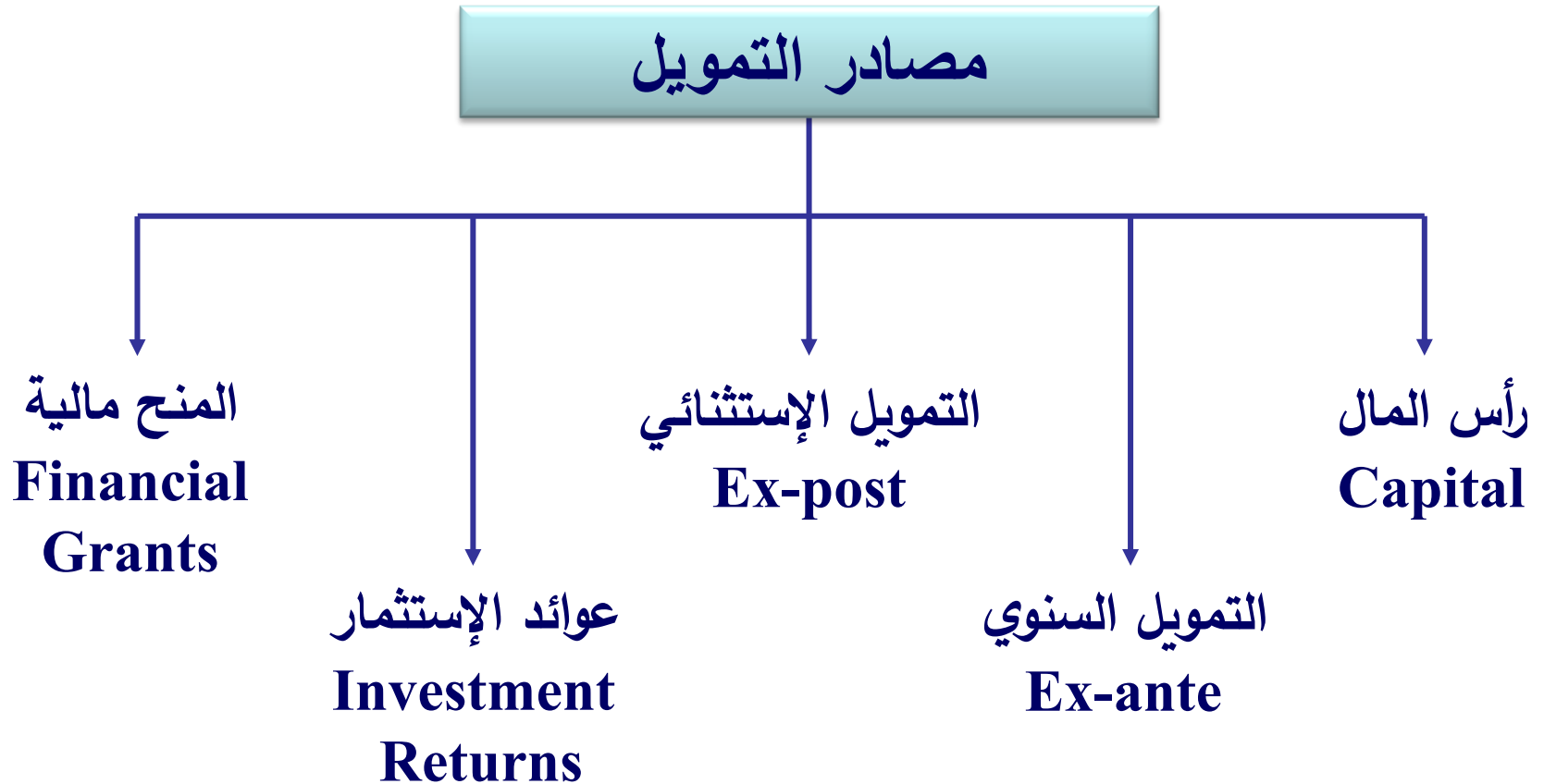


تعويض فوري (50,000) خمسون ألف دينار أردني وبما يعادل (71) ألف دولار لكل مودع لكل بنك.

تم رفع سقف الضمان من (10,000) دينار إلى (50,000) دينار ابتداءً من 2011/1/1 بقرار من مجلس الوزراء و بناءً على تنسيب من مجلس الإدارة.



مصادر التمويل



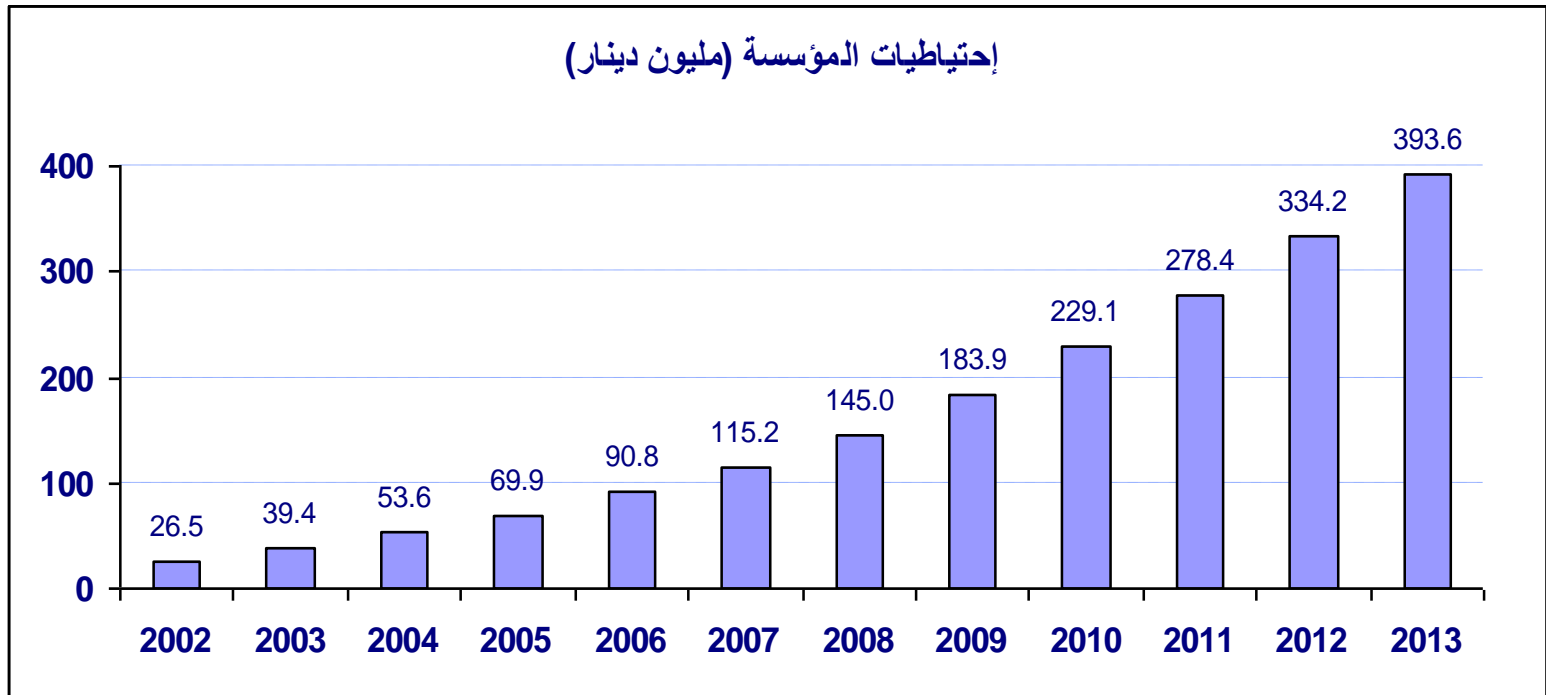
احتياطات المؤسسة



على المؤسسة أن تعمل على تكوين إحتياطات لها لتبلغ 3% من مجموع الودائع الخاضعة لأحكام القانون و خلال عشرة سنوات من تاريخ نفاذ قانونها.



الإحتياطيات





ضمان الودائع لدى البنوك الإسلامية



لماذا شمول البنوك الإسلامية تحت مظلة الضمان؟

- إزدياد عدد البنوك الإسلامية العاملة في المملكة خلال العشر سنوات الماضية من بنك واحد إلى أربعة بنوك.
- للحد من مشكلة الاختيار السلبي (adverse selection) من قبل العميل فلا بد أن تكون العضوية إجبارية.
- حماية المودعين لدى البنوك الإسلامية.
- ارتفاع حجم الودائع لدى البنوك الإسلامية.
- زيادة عدد المودعين لدى البنوك الإسلامية.



لماذا شمول البنوك الإسلامية تحت مظلة الضمان؟

المجموع	البنوك الإسلامية	البنوك التجارية	
18.801	3.635	15.166	حجم الودائع (بالمليون)
%100	%19	%81	النسبة
2.740	1.039	1.701	عدد المودعين (بالآلاف)
%100	%38	%62	النسبة



أهم مؤشرات ودائع العملاء والمودعين بالدينار الأردني في البنوك الأعضاء كما في 2013/12/31

16982.1	إجمالي ودائع العملاء لدى البنوك الأعضاء (مليون دينار)
1733.8	إجمالي عدد العملاء (ألف مودع)
9795	متوسط الوديعة لإجمالي العملاء (دينار)
%37.7	نسبة الودائع الخاضعة للتعويض إلى إجمالي الودائع الخاضعة لأحكام القانون
%97.4	نسبة عدد العملاء المضمونة ودائعهم بالكامل إلى إجمالي عدد العملاء